# المحور الأول

## « أخبار الجامعات » والالتحام بالقضايا الميدانية .. الإيجابيات والسلبيات !

استطاعت « أخبار الجامعات » على مدى ٤٥ عاماً منذ نشأتها أن تتلاحم بالقضايا الجامعية ، إيماناً بأهمية دور الجامعة المصرية فى ترسيخ التعليم والبحث العلمى فى شتى المجالات وكذلك العمل على تنمية المجتمع والمساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وإعلاء للقيم الإنسانية . ومن أجل رصد الإيجابيات والسلبيات فى الأداء الجامعى، فتحت « أخبار الجامعات » بابها للجميع من المسئولين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وأيضاً العاملين لطرح آرائهم وقضاياهم . وكانت « أخبار الجامعات » منبراً ينادى بالمساواة والعدل والتصدى لأى انحراف يمس التقاليد الجامعية العريقة وطالبت بحلول حقيقية لتطوير التعليم والاهتمام بالرعاية الطلابية وأوضاع هيئة التدريس وقضايا الانتماء وكذلك قضايا مرتبطة باستقلال الجامعة ومبدأ مجانية التعليم السائد الآن فى مصر .

* * *

**أعضاء هيئة التدريس : مشاكل الإنتاج العلمى والترقى :**

وفى الوقت الحالى ، تعانى الجامعات المصرية من ضعف واضح فى إعداد عضو هيئة التدريس ، نتج عنه تدهور فى المستويين العلمى والتعليمى . وقد حذرت « أخبار الجامعات من خطورة الوضع القائم ، وحددت أسباب هذا التدهور بما يلى :

أ ) اختيار القيادات الجامعية .

ب) تسلل عناصر غير مؤهلة علمياً إلى الكادر الجامعى .

جـ) تجميد التعليم الجامعى .

د ) الكسل العلمى والتخلف الفكرى .

هـ) إهدار القيم والتقاليد الجامعية .

ومنذ البداية ، نادت « أخبار الجامعات » بضرورة احترام القيم والأخلاقيات الجامعية ، وطالبت برد اعتبار الأستاذ الجامعى وحقه فى حياة كريمة تليق بوضعه ومكانته فى المجتمع ، فأستاذ الجامعة هو رمز العلم والمعرفة وحرية الرأى . ومن هذا المنطلق رفعت « أخبار الجامعات » شعار « أن قوة الجامعة تكمن فى هيئة تدريسها وهيبتها » .[1]

ومن أهم السلبيات التى رصدتها « أخبار الجامعات » ثغرات فى نصوص القانون الحالى للجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . فى هذا القانون على سبيل المثال لا يوجد نص واضح يلزم أعضاء هيئة التدريس من المدرسين والأساتذة المساعدين أن يتقدم كل منهم إلى الوظيفة الأعلى . ولم يحدد القانون فترة زمنية ملزمة كحد أقصى للبقاء فى الوظيفة الموجود بها ؛ مما أدى إلى انتشار ظاهرة « الكسل العلمى » بين بعض المدرسين والأساتذة المساعدين . وهذا بالطبع شجع على عدم القدرة على الإبداع والابتكار فى مجال التخصص ، ولجوء بعض من هؤلاء الكسالى إلى إعطاء الدروس الخصوصية المنتشرة بالجامعات ، وما يحققه ذلك من أرباح طائلة . وقد زاد على ذلك أنه فى ظل هذا القانون يتم تعيين هؤلاء فى وظيفة مدرس (أو أستاذ مساعد) أستاذاً متفرغاً تلقائياً بعد بلوغ سن الستين ، وبالتالى لا يوجد أى فرق بينهم وبين الأساتذة المتميزين علمياً[٢] . وفى ظل غياب النصوص الرادعة فى القانون اختل نظام التقييم فى اللجان الدائمة للترقى ، وانساق البعض وراء الثراء والإتجار بالكتب الجامعية .

ولذلك ليس مستغرباً ما رصدته « أخبار الجامعات » من اهتزاز لصورة الأستاذية نتيجة تصرف قلة منهم والتلاعب بالقيم والتقاليد والأخلاق والعبث بقواعد الأمانة العلمية. فها هو الأستاذ الذى يسطو على الإنتاج العلمى والفكرى لتلاميذه وزملائه أو المنشور فى الدوريات العلمية الدولية لنفسه دون وجه حق ، طمعاً فى رفع شأنه أو الحصول على جائزة غير مستحقة . والبعض من الأساتذة يزاحم تلميذه عند التسجيل فى الإشراف على الرسائل العلمية فى الدراسات العليا ، يسلبه جهده وثمرة عمله .

وهناك صور عديدة لفساد بعض هؤلاء الأساتذة ، كما رصدتها « أخبار الجامعات » نذكر منها تسلل بعض من هذه العناصر غير المؤهلة إلى القيادة الجامعية، واشتراك بعضهم فى الحياة النيابية والتشريعية ، ويشتركون فى وضع قوانين باطلة مما تسبب فى حينه إلى إحراج القيادة السياسية وهز الثقة فى مصداقية أستاذ الجامعة[٣]. بالإضافة إلى أن هؤلاء الفاسدين من الأساتذة يقدمون رسائل علمية للماچستير والدكتوراه التى يشرفون عليها مغشوشة[٤] . والبعض منهم يسطو على الكتب المؤلفة من الغير ، وإعادة طبعها بأسمائهم ، دون وازع من ضمير بالإضافة إلى السرقات العلمية التى تتم بطرق عديدة بالداخل والخارج .

وطرحت «أخبار الجامعات» قضية ربط المصالح والمحسوبية بين بعض الأساتذة ، فنرى منهم من يجامل فى تحكيم الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس فى لجان الترقية[٥] ، حتى لو كانت الأبحاث المقدمة ضعيفة ومنشورة بطريقة مشبوهة فى بعض المجلات المحلية غير المتخصصة . وفى الجامعات نرى ازدواجية فى المعايير ، بعض

الأساتذة تمت ترقيتهم عن طريق اللجان العلمية التى أقرها المجلس الأعلى للجامعات والبعض الآخر تمت ترقيته عن طريق إدارة الجامعة ، هؤلاء قد لا تخلو عملية ترقيتهم من ضغوط على إدارة الجامعة قد تكون ضغوطاً داخلية أو ضغوطاً خارجية ، مما يدعو إلى تخلف الأداء الجامعى بقصد أو دون قصد . وبذلك بدأ تدهور الأداء الجامعى . وقد استشرت فى الجامعات ظاهرة الشللية بين أعضاء هيئة التدريس وظهور ظاهرة « الأستاذ العكاز » الذى يلجأ إليه بعض المدرسين والأساتذة المساعدين؛ لكى يحمى ظهورهم عند اللزوم خاصة عند ترقيتهم . وقد أبرزت أخبار الجامعات بعض هذه الأساليب الملتوية للمصالح المشتركة بين هؤلاء ، نذكر منها ما يلى :

أ ) ندب الأساتذة للتدريس ( على الورق فقط ) فى أقسامهم ويتم صرف المكافأت بطريقة قانونية .

ب) تسجيل طلابهم فى الدراسات العليا من غير المعيدين أو المدرسين المساعدين ووضع أسماء هؤلاء الأساتذة عليهم .

جـ) إشراك الأستاذ فى تأليف الكتب بطريقة ظاهرية يأخذ بعدها نصيب الأسد.

د ) قيام المدرسين بإلزام طلابهم بشراء الكتب التى يقررها الأستاذ عضو لجنة الترقية .

ومن أجل النهوض بأحوال الجامعات والقضاء على السلبيات ، واعتبار مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، ناشدت «أخبار الجامعات» بضرورة المحاسبة الرادعة عن طريق وضع قواعد صارمة للترقية ، وإقصاء العناصر الفاسدة من ضعاف النفوس لمنع العبث بالتقاليد والقيم الجامعية[٥] .

**٢ - الكتاب الجامعى :**

تصدت «أخبار الجامعات» لمشكلة الكتاب الجامعى وتقدم عدد كبير من السادة أعضاء هيئات التدريس باقتراحات مهمة فى هذا الشأن [٦ - ٨] . وخلال عرض هذه المشكلة المهمة التى تؤثر على مسيرة التعليم فى الجامعات والمعاهد التابعة لها ، برزت حلول إيجابية تبنتها القيادة الجامعية ، وبذلك ترسخت مفاهيم ديمقراطية الحوار بين الصحافة كسلطة رابعة والجامعات الجهة المشرفة على تعليم أبناء الوطن ، وتتلخص مشكلة الكتاب الجامعى فيما يلى :

١) يقرر بعض الأساتذة كتباً خارجية جديدة باهظة الثمن .

٢) تغيير المراجع فى كل فصل دراسى .

٣) طبع مذكرات وملخصات للمقررات وتنشيط طبقة المستفيدين ، فيما عرف ( بحركة الاستنسل )[٩] .

٤) ترك الطلاب عرضة للأهواء الشخصية لأعضاء هيئة التدريس مما يعصف بمستقبلهم .

٥) زيادة أعداد الطلاب بالكليات والمعاهد المختلفة .

٦) ارتفاع سعر الكتب الخارجية المقررة خاصة الأجنبية منها .

٧) رداءة نوعية المذكرات فى الكليات النظرية .

وناشدت «أخبار الجامعات» بضرورة إنشاء جهاز خاص بكل جامعة برئاسة رئيس الجامعة ، تكون مهمته مساعدة الأساتذة على إصدار مؤلفاتهم دون عناء ، مع تشجيع المطابع الحكومية ودور النشر الكبرى والصغرى فى مساعدة الجامعة فى ظل قواعد محددة من أجل توفير الكتاب الجامعى بأسعار مخفضة[١٠] .

وقد تبنت القيادة السياسية ما طرحته «أخبار الجامعات» لحل هذه المشكلة، وخصصت مبالغ كبيرة تصل إلي ١٢ مليون جنيه سنوياً لدعم الكتاب الجامعى على مدار الأعوام الماضية .

وتمكنت بالفعل بعض الجامعات من الاستفادة بهذا الدعم من خلال إنشاء مطابع بالجامعة وتجهيزها بالماكينات وتوفير العمالة الفنية المدربة . مما كان له بالغ الأثر فى خفض أسعار الكتب بالجامعات . إلا أن هناك دائماً عوامل أخرى مؤثرة نذكر منها ما يلى[١١ - ١٢] :

أ ) هبوط المستوى العام للكتاب الجامعى .

ب) هبوط المستوى العلمى لبعض أعضاء هيئة التدريس .

جـ) زيادة أعداد الطلاب .

د ) ضعف الإمكانيات فى مكتبات الأقسام والكليات .

وقد اقترحت « أخبار الجامعات » تأسيس جهاز بالجامعة ، يعمل على تنشيط حركة التأليف والترجمة مع أخذ اعتبارات الجودة الكاملة فى الحسبان ، مستشهداً بما فعله العالم المصرى الجليل الرمز الدكتور مصطفى مشرفة ، أول عميد مصرى لكلية العلوم – جامعة القاهرة ، عندما أنشأ جهازاً لترجمة المؤلفات الأجنبية منذ الثلاثينيات وما زالت الدعوة مستمرة فى الساحة حتى الآن !

**٣ - خطر الدروس الخصوصية :**

أسوأ ما يواجه العلم عامة والتعليم الجامعى خاصة هو انتشار ظاهرة شراء العلم فى سوق يعرف «بسوق الدروس الخصوصية» . هذه الظاهرة لا يمكن إنكارها . وعوامل انتشارها كثيرة ، نذكر منها ما يلى :

أ ) عدم توافر الإمكانيات المعملية والتدريسية .

ب) تزاحم الطلاب فى قاعات الدرس .

جـ) استغلال ضعاف النفوس من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين للطلاب .

وهذه الظاهرة تهدد حرمة التعليم وقدسيته ولا يكفى العلاج عن طريق المسكنات مثل مجموعات التقوية ، لأن هذه المجموعات لا تقلل من انتشار الدروس الخاصة . لابد من مواجهة هذه الظاهرة من جذورها الأولى ، وهى تغيير نظم الامتحانات التى تعتمد على الحفظ والتلقين والاستظهار . ولابد من التقييم الذاتى للأستاذ وتحديد أعداد الطلاب فى كل فرقة . وكذلك تدعيم جهاز رعاية الطلاب من أجل توفير الكتب الجامعية بأسعار منخفضة ، وتهيئة المناخ العلمى وتجديد المعامل ومدها بالأجهزة العلمية الحديثة[١٣ - ١٤] والاهتمام بمكتبات الكليات.

**٤ - تطوير التعليم الجامعى :**

من أجل النهوض بالتعليم الجامعى وتطويره ، طرحت «أخبار الجامعات» بعض المقترحات ، وطالبت بأن التعليم الذى نريده يجب أن يكون تعليما يذكى الانتماء للوطن ، يبنى ولا يهدم – يصون ولا يبدد – يحقق التكامل ولا يقف عند حد رفع الشعارات والهتافات أو التغنى بأمجاد الماضى . فلابد من تنقية مناهج التعليم فى كل مراحله من الشوائب والنواقص . وركزت على ضرورة اشتراك الطلاب فى الحياة الجامعية وإدارة شئونهم . ومن أجل مواكبة روح العصر نادت « أخبار الجامعات » بحاجاتنا إلى جامعات تكنولوجية ، تكون قادرة على تخريج أجيال من الكوادر العلمية والفنية، مع ضرورة التنسيق بين الكليات والأقسام العلمية المتناظرة بحيث تكون هناك جامعة فى مجال الدراسات العليا والبحوث . ولابد من التخطيط الواعى لإعداد عضو هيئة التدريس وتدريبه مع تجهيز المعامل بالأجهزة والمعدات الحديثة . لابد من طرح المشروع القومى للتعليم الذى طرحته القيادة السياسية للمناقشة ، ابتداء من مجالس الأقسام التى تمثل الوحدة الأساسية للجامعة[١٥ - ١٨] .

**٥ - تطوير التعليم الفنى :**

على مدى ٣٢ عاماً ، بذلت « أخبار الجامعات جهوداً كبيرة وساهمت بالعديد من الآراء التى طالبت جميعها بضرورة تطوير التعليم الفنى فى مصر ، لأنه الأمل فى مستقبل النهضة الاقتصادية والإنتاجية . وتحت عنوان « الاهتمام بالتعليم الفنى .. ضرورة قومية »[١٩] أوضحت « أخبار الجامعات » مدى اهتمام القيادة السياسية فى مصر بهذا القطاع التعليمى المهم ، خاصة بعد تقديم المنحة الألمانية فى إطار البروتوكول الفنى الذى عرف فى حينه بمشروع « مبارك – كول » ، وذلك من أجل الاستفادة بالخبرات الفنية الألمانية .

ومنذ البداية ، طالبت « أخبار الجامعات » بفتح ملف التعليم الفنى ووضع

استراتيجية واضحة للنهوض به ، لسد فجوة الفنيين فى مختلف القطاعات . فالتعليم الفنى فى مصر يعانى من مشاكل حادة ، تتمثل فى انخفاض مستوى الإنتاجية كماً وكيفاً ، لأن قوة العمل الضاربة فى مصر أقل بكثير من المعدلات الإنتاجية العالمية[٢٠] . وعوامل النقص تتمثل فى الأخصائيين خريجى الجامعات التكنولوجية من الفنيين والعمالة الماهرة وطبقة رجال الإدارة ، كما أن فائض العمالة يتركز فى خريجى الكليات النظرية والعملية والثانوية العامة والكتابيين ، ومع الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ، مما يحدث خللاً فى القوى العاملة . وناشدت «أخبار الجامعات» المسئولين بضرورة وضع سياسة لتحويل النظام التعليمى الأكاديمى إلى نظام تعليمى تكنولوجى لربط الجامعات بقطاعات الإنتاج . كما طالبت بضرورة التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن التعليم والتدريب المهنى فى مصر ، من خلال ضم جميع المراكز الفنية التابعة للوزارات الصناعية والشئون الاجتماعية والإسكان والزراعة والرى والكهرباء والبترول ... إلى آخره . وكذلك المدارس الصناعية التابعة لوزارة التعليم والتعليم العالى فى هيئة واحدة يطلق عليها « هيئة التدريب والتعليم المهنى » . ومن أهم المهام لهذه الهيئة هو التنسيق مع المصانع والوحدات الإنتاجية ، من أجل تقديم عمالة مدربة وماهرة يتم إعدادها على أرقى مستوى علمى وفنى . هذه الهيئة تكون أيضاً مسئولة عن رفع الكفاءة المهنية[٢١] لكافة قطاعات الإنتاج والخدمات .

## ٦ - الشباب .. الحاضر والمستقبل :

اهتمت « أخبار الجامعات » بقضايا الإعداد النفسى والتربوى للشباب الجامعى ومدى فاعليتهم واستعدادهم لأداء أدوارهم الاجتماعية والمهنية والوطنية بصورة تمكنهم من توظيف قدراتهم التوظيف اللائق بهم . وطرحت «أخبار الجامعات» قضايا الشباب للحوار والمناقشة حتى يكون الشباب فعالاً فى عمله ، موظفاً لإرادته ومنتمياً لوطنه ؟ وهل هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث من الشباب فى قضية الفاعلية ، وإلى أى مدى يتفق كل منهما فى أمر ضرورة العطاء لمصر والإسهام بتقديم الحلول الملائمة للمشاكل التى يتعرضون لها ؟ ... وما احتياجات الشباب الفعلية ؟.

وأجمعت الآراء على ضرورة الاهتمام «بالتوافق الصحى» للشباب باعتبارهم الطاقة الحيوية التى تعتمد عليها الشعوب التى تتطلع إلى التقدم والرقى ، وكذلك تحقيق « التوافق الاجتماعى » من خلال البرامج الاجتماعية الموجهة والإرشادات النفسية السليمة ، حيث يحتاج الشباب إلى التقدير الاجتماعى. وبعد ذلك ، الاهتمام « بالقدوة والنموذج » ، وهى من أهم العوامل التى تؤثر فى درجة الفاعلية لدى الشباب ، فإذا صلحت القدوة والقيادة صلح أمر الشباب ، وكانوا أكثر عطاء وازدادت درجة الانتماء لديهم[٢٢] .

ولابد من إعطاء الفرصة للشباب لتحقيق ذواتهم من خلال إتاحة المواقف التى

تجعلهم يوظفون طاقاتهم للإنجاز والمبادأة والمرونة والقدرة على تحمل الإحباطات ، والحرص على الاتزان الانفعالى من خلال المناخ النفسى الملائم والهدوء فى التصرف والتفاعل السليم ، والتركيز على الالتزام الأخلاقى النابع من القيم الدينية بعيداً عن التعصب ، واتجاها نحو الإدراك الواعى بأمور الدين . أما بالنسبة لعلاقة الجامعة بالسياسة، انقسمت الآراء إلى فريقين أحدهما إيجابى يرى أن تسييس الجامعة دليل على أن الطالب والأستاذ مهمومان بقضايا وطنهما . والكلمة ليست مرادفاً للحزبية والصراعات الأيديولوچية ، إنما هى خبز الحياة اليومى للمواطن من لحظة الميلاد إلى نهاية العمر ؛ فالديمقراطية الحقة تعنى المشاركة فى الحياة السياسية وصنع القرار السياسى .

ودعت « أخبار الجامعات » مجتمع الجامعة أساتذة وطلاباً أن يقولوا رأيهم فى قضايا المجتمع ومشكلاته . فالجامعة هى التعبير الجرئ والصريح وهى فكر وعقل المجتمع بأسره . كما أن الشباب والطلاب فى طليعتهم لهم كل الحق فى تقرير الحاضر والاشتراك فى إعداد المستقبل ، وإذا كان الشباب ليس فى مقدورهم المشاركة الإيجابية فى المجتمع ، فالآباء أيضاً لا يحق لهم أن يحتكروا العمل السياسى ، فالعمل السياسى تصنعه خبرة الأمس وتطلعات الغد ، حكمة الآباء وحماس الشباب.

أما الرأى الأخر كما أبرزته « أخبار الجامعات » فيرى أن السياسة إذا دخلت من الباب ، هرب العلم من الشباك ؛ فالسياسة هى الوجه الآخر للحزبية ، وأى تفسير غير ذلك وهم وافتعال . كما أن التحزب ظاهرة خطرة تهدد جو الجامعة واستقرارها . فالسياسة مكانها ومجالها الأحزاب فى الشارع السياسى خارج أسوار الجامعة فالجامعة وجدت للعلم والمعرفة والبحث والدراسة وإعداد الكوادر الفنية فى التخصصات المختلفة ليكونوا فى المستقبل المرشدين لأمتهم إلى طريق التقدم والازدهار . وعلى الجامعة أن تجعل الاتحادات الطلابية ساحة للتدريب على القيادة وحرية التعبير واحترام الرأى الآخر وميداناً لممارسة كافة الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية ... إلخ . وأن تنظم الجامعات الندوات الهادفة التى تقدم المقترحات والحلول للمشاكل ، فيكون الطلاب على وعى بقضايا وطنهم[٢٣] .

وما زال الحوار مستمراً فالأمر يحتاج لمزيد من الضبط والتحديد لنصل فى النهاية إلى تصور مشترك ، يحقق صالح الجامعة والمجتمع ويسمح بممارسة الثقافة السياسية التى تبنى شخصية المواطن دون تحزب أو انغلاق أيديولوجى .

## ٧ - دور البحث العلمي في تطوير المجتمع :

خلال العقود الماضية احتل الحديث عن واقع مؤسسات البحث العلمى فى مصر وغياب استراتيجية تطوير برامج البحوث والنهوض بها من أجل خدمة برامج التنمية فى مصر اهتمام كافة المسئولين والسياسيين والمفكرين والأكاديميين، ومنذ

البداية نادت « أخبار الجامعات » بضرورة أن تقود الجامعات مسيرة البحث العلمى . فالجامعات دائماً هى معقل العلم وهى الأصل لجميع المؤسسات العلمية ومعاهد البحوث المتخصصة. وتساءلت[٢٤] :

١) أين الجامعات المصرية من الإمكانيات التى تمكنها من القيام بمسئوليتها نحو تنمية المجتمع ؟

٢) كيف نجعل من العلم مطلباً مجتمعيا ؟

٣) كيف نجعل التقدم العلمى والتكنولوجى على رأس اهتماماتها استجابة لدعوة القيادة السياسية ؟

وقد طرحت « أخبار الجامعات » هذه التساؤلات للحوار العام ، وكان هناك اتفاق عام بين المشاركين على ضرورة أن تبدأ الجامعة بتحديد القضايا المجتمعية والتعليمية ، والاهتمام بتنمية برامج البحوث العلمية التطبقية ، وكذلك تسويق خدماتها الجامعية . ومن أجل تحقيق ذلك ، يجب فتح قنوات اتصال قوية بين الجامعة وجميع القطاعات الأخرى فى الدولة لمعرفة القضايا المجتمعية ، التى يمكن للجامعة المساهمة فى معالجتها بطريقة منهجية موضوعية .

والقضايا المجتمعية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يلى[٢٥] :

* تعمير الصحراء وضرورة ربطها بمدن الداخل .
* تنمية الثروة الطبيعية واستغلالها فى جميع أنحاء القطر .
* توطين التكنولوچيا والدخول فى مجال الصناعات المتقدمة .
* تنمية الثروة السمكية .
* تنمية الثروة الزراعية وحماية الأمن الغذائى .
* حماية البيئة .

ومن أجل التصدى لمشاكل المجتمع ، لابد من حسم قضايا التعليم الجامعى ، من خلال المقترحات التالية[٢٦] :

* التصدى لمشكلة محو الأمية عموما والأمية الثقافية والتكنولوچية لدى الشباب .
* التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة التحديات .
* إعداد جيل من العلماء من خلال برامج خاصة والعناية بالمتفوقين والمبدعين.

* تدعيم روح الفريق داخل الجامعة .
* توسيع دائرة المعارف والخبرات .
* ترسيخ القيم الإنسانية والاجتماعية فى نفوس الطلاب .
* تنمية المواهب وإتاحة الفرصة للإبداع .

وحتى يكون للجامعة دور إيجابى فى مجال خدمة المجتمع ، دارت مناقشات واسعة من خلال باب « أخبار الجامعات » من أجل تفعيل دورنائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وخدمة المجتمع(٢٧) .

وحالياً أصبح لكل كلية وكيل لشئون البيئة وخدمة المجتمع ، والمجلس الأعلى لشئون البيئة وخدمة المجتمع بالمجلس الأعلى للجامعات. وبطبيعة الحال تستطيع الجامعة كمركز إشعاعى حضارى وبيت خبرة متكامل أن تقدم خدمات مجتمعية عديدة فى شتى المجالات القانونية والتجارية والعلمية والصناعية والهندسية والطبية ، وفى مجال التدريب والصيانة .

وتأسست بالجامعات وحدات إنتاجية وخدمية تتمتع بدرجة من الحرية والاستقلال . هذه الوحدات تكون همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع . ودون إنكار وجود نماذج ناجحة يمكن أن تمثل قدوة لغيرها من الوحدات ، تساءلت «أخبار الجامعات» هل تقوم الوحدات ذات الطابع الخاص بشكل عام بدورها المأمول أم لا ؟

ومن أجل أن تقوم الجامعة بدورها كاملاً تجاه مجتمعها ، يجب على رجال الصناعة والمستثمرين مد يد التعاون وبذر بذور الثقة من خلال العمل المشترك مع الجامعات ، حتى نتمكن فى النهاية من تطوير المنتج وتخليق التكنولوچيا المصرية . ويتم ذلك عن طريق تأسيس مجلس مشترك بين الجامعة ورجال الصناعة ، ففى ظل قواعد التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية ، لا يستطيع أحد أن يحصل على ما يرغب دون أن يدفع الثمن غالياً ، وعلى كل دولة أولاً تقديم ما تملكه من المعرفة !

وفى الحقيقة لا تستطيع الجامعة حتى الآن تقديم نفسها لدى المستثمرين ، وما زلنا نفكر بسرعة وبصوت مرتفع ونطبق ببطء !! فالوحدات الخاصة فى الجامعة لم تعمل فى إطار منظم كوحدة واحدة متكاملة تعمل بروح الفريق – ودائماً ما يكون وراء إنشاء هذه الوحدات جهود فردية .. من بعده سرعان ما يسقط العمل ! . لابد أن نعطى هذه الوحدات دوراً حقيقياً أكثر تحرراً فى الإدارة والشئون المالية وتخليق الكوادر العلمية والفنية المدربة . هذه الوحدات بوضعها الحالى تحتاج إلى تصحيح مسارها ، وإلا أصبحت عبئاً على الجامعة يضاف إلى أعبائها الكثيرة .

١) ١٩٩٨/٧/٢٢ وتحسبهم أساتذة .. المحرر .

٢) ١٩٩٨/٧/٢٩ وتحسبهم أساتذة .. المحرر .

٣) ١٩٩٨/٨/١٩ وتحسبهم أساتذة .. المحرر .

٤) ١٩٩٨/٨/٢٦ وتحسبهم أساتذة .. المحرر .

٥) ١٩٩٨/٩/٢ وتحسبهم أساتذة .. المحرر .

٦) ١٩٧٠/٩/٩ خطوات لحل مشكلة الكتاب الجامعى .. المحرر .

٧) ١٩٨٢/٤/١٤ الكتاب الجامعى ليس مشكلة .
د. محمود الحضرى
رئيس جامعة الإسكندرية .

٨) ١٩٨٣/١١/٢ المشكلات الحقيقية للجامعة .. المحرر .

٩) ١٩٧١/١١/٣ القضاء على ظاهرة انتشار المذكرات .. المحرر .

١٠) ١٩٨٦/٦/٢٥ الطلاب والكتاب الجامعى ..
د. محمد لطفى حسونة
أستاذ محاسبة – كلية التجارة جامعة عين شمس .

١١) ١٩٩٤/١١/٩ عالم مغشوش وتربح مذموم ...
د. حسن شحاته
أستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس.

١٢) ١٩٩٤/٢/٢٣ آفة التعليم الجامعى .
د. محمد حماسة عبد اللطيف .
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة .

١٣) ١٩٧٩/٨/١٥ حول مشكلة الدروس الخصوصية بالجامعات .
د. عبد الفتاح عثمان .
عميد الخدمة الاجتماعية بحلوان .

١٤) ١٩٧٤/٤/٣ كيف نواجه الدروس الخصوصية .. المحرر .

١٥) ١٩٩٢/١/٨ من يطور .. ويطور ماذا ؟!
د. محمود درويش
نائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق .

obeikandl.com

١٦) ١٩٩٢/٦/٢٤ تطوير التعليم من الواحة إلى سفير ...
المحرر .

١٧) ١٩٩٣/٢/٢٤ دعونا .. نتفاءل !
المحرر .

١٨) ١٩٩٣/٧/٧ الوجه الآخر من المشكلة ..
المحرر .

١٩) ١٩٨٥/١/١٥ الاهتمام بالتعليم الفنى – ضرورة قومية ..
د. متولى خطاب .
زراعة مشتهر – جامعة الزقازيق .

٢٠) ١٩٨٥/٦/١٩ التعليم الفنى – مطلب عاجل وضرورى .
د. منصور فهمى .
أستاذ إدارة الأعمال بجامعة القاهرة .

٢١) ١٩٩٢/٣/٤ هل تريدون تعليماً فنياً ؟
د. عبد الفتاح محمود .
رئيس قسم تشكيل الكفاية – كوم أمبو .

٢٢) ١٩٨٧/١/٧ عن الشباب .. يتحدثون ..
المحرر .

٢٣) ١٩٩٣/١٢/٨ السياسة فى الجامعة .. الأهداف والضوابط ..
المحرر .

٢٤) ١٩٧٥/٦/٢٥ الجامعات والجهاد الأكبر !
د. عبد العزيز سليمان
نائب رئيس جامعة عين شمس .

٢٥) ١٩٧٥/٦/١٨ الجامعات والجهاد الأكبر .
د. عبد العزيز سليمان .
نائب رئيس جامعة عين شمس .

٢٦) ١٩٩٢/٩/٢٣ العصرنة .. ومن أين نبدأ ؟ ..
المحرر .

٢٧) ١٩٨٩/٥/٣ النائب الثالث لرئيس الجامعة ..
حتى لا تظل هذه الوظيفة تبحث عن عمل .
د. رفعت النجار
أستاذ الاقتصاد الزراعى – جامعة الزقازيق .



obeikandl.com